خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات قضاء زغرتا، محافظة الشمال

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
In partnership with the Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia
Beirut

AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO
Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات قضاء زغرتا، محافظة الشمال

المرجع: خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات قضاء زغرتا، محافظة الشمال، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © ألبيرتو نكد (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد خارطة طريق نحو خطة اقتصادية – اجتماعية لاتحاد بلديات قضاء زغرتا-الشمال.

ويتوجه البرنامج بشكلٍ خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات قضاء زغرتا وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز الخدمات الإنمائية في القبة الذّين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات الاستشارية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال الاستشارات واللقاءات التي أجريت وأدت إلى إصدارهذا الكتيب.

وأخيراً لا بد من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: جوان كرم، ربى صوراني، رولا غمراوي، لارا مقصود
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي راميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إنّ تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

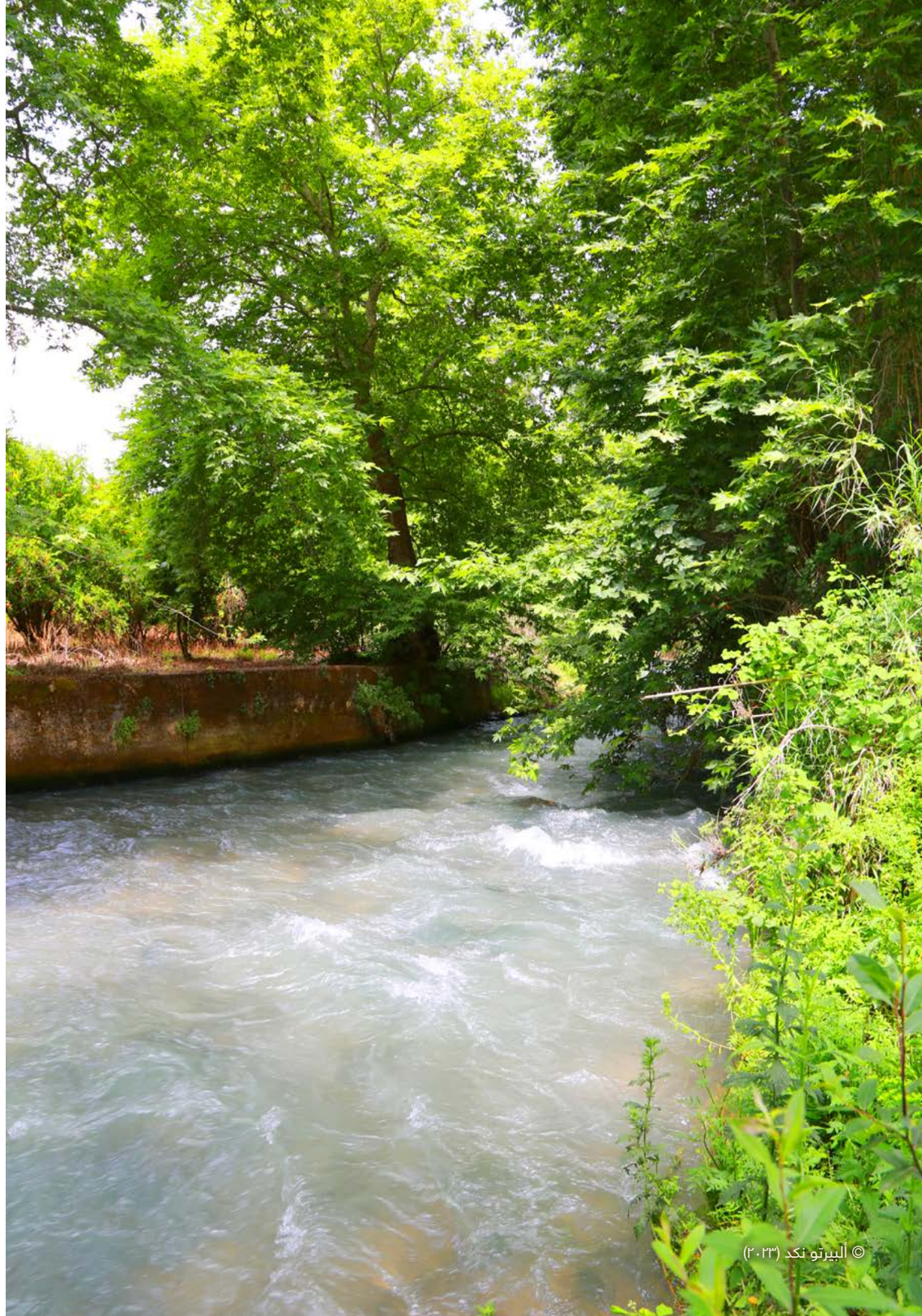

© ألبيرتو نكد (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإنّ إدخال الإصلاحات استناداً إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتُمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير إلى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الاستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى «bottom-up»، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحّة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة ١٣
اختيار اتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢٠
الكهرباء ٢٠
الصرف الصحي ٢١
النفايات ٢١
الاتصالات ٢١
تحليل واقع الخدمات الأساسية ٢٢
القطاع الصحي ٢٤
القطاع التربوي ٢٤
قطاع المهن والحرف ٢٧
قطاع الزراعة ٢٨
قطاع الصناعة ٢٨
قطاع التجارة ٢٨
قطاع السياحة ٢٨
التحويلات من الخارج ٢٩
التوجهات الاستراتيجية ٣٢
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٦
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٨
خلاصة ٤١

© ألبيرتو نكد (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات قضاء زغرتا ١٧
شكل ٦: نسبة إستخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات قضاء زغرتا ١٨
شكل ٧: خريطة إستخدام الأراضي لاتحاد بلديات قضاء زغرتا ١٨
شكل ٨: توزع نسب الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا ٢٧

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطة في سياق مشروع «دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية» والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل من اتحادات البلديات بتسمية شخص/منسق شارك في كافة مراحل اعداد الخطة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من إشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للاتحاد. قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن جلسات تشاورية واجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، أطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الاستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد جلسات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات.

تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتمّ العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات قضاء زغرتا، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات قضاء زغرتا، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة. تمّ ترجمة ذلك إلى توجهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات/تجمعات البلديات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تم تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية).

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها استجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على جزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذووي الإعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تم تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي اتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخصاً يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

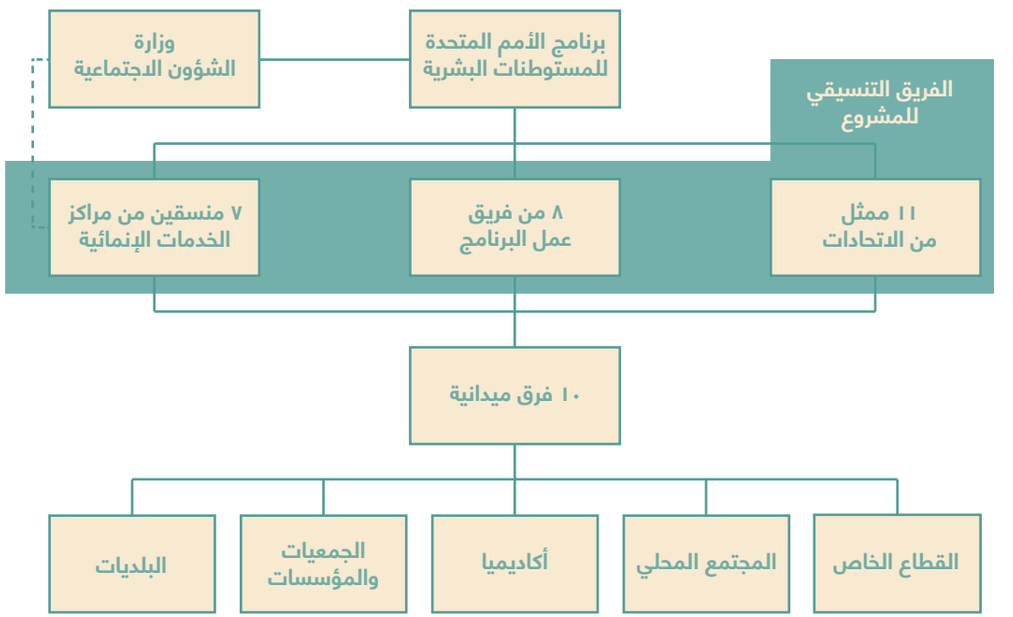

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة

إن دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجّهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية-اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الاتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمّنت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً.

لذلك، تمّ استحصال معظم المعلومات والإحصاءات في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمّت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات وفقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.

- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمّت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.

- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الاتحادات المتبقية، تمّ اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الاتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكّان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك–الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	الجرد الأعلى–بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تمّ جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة «إبداء الاهتمام» المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

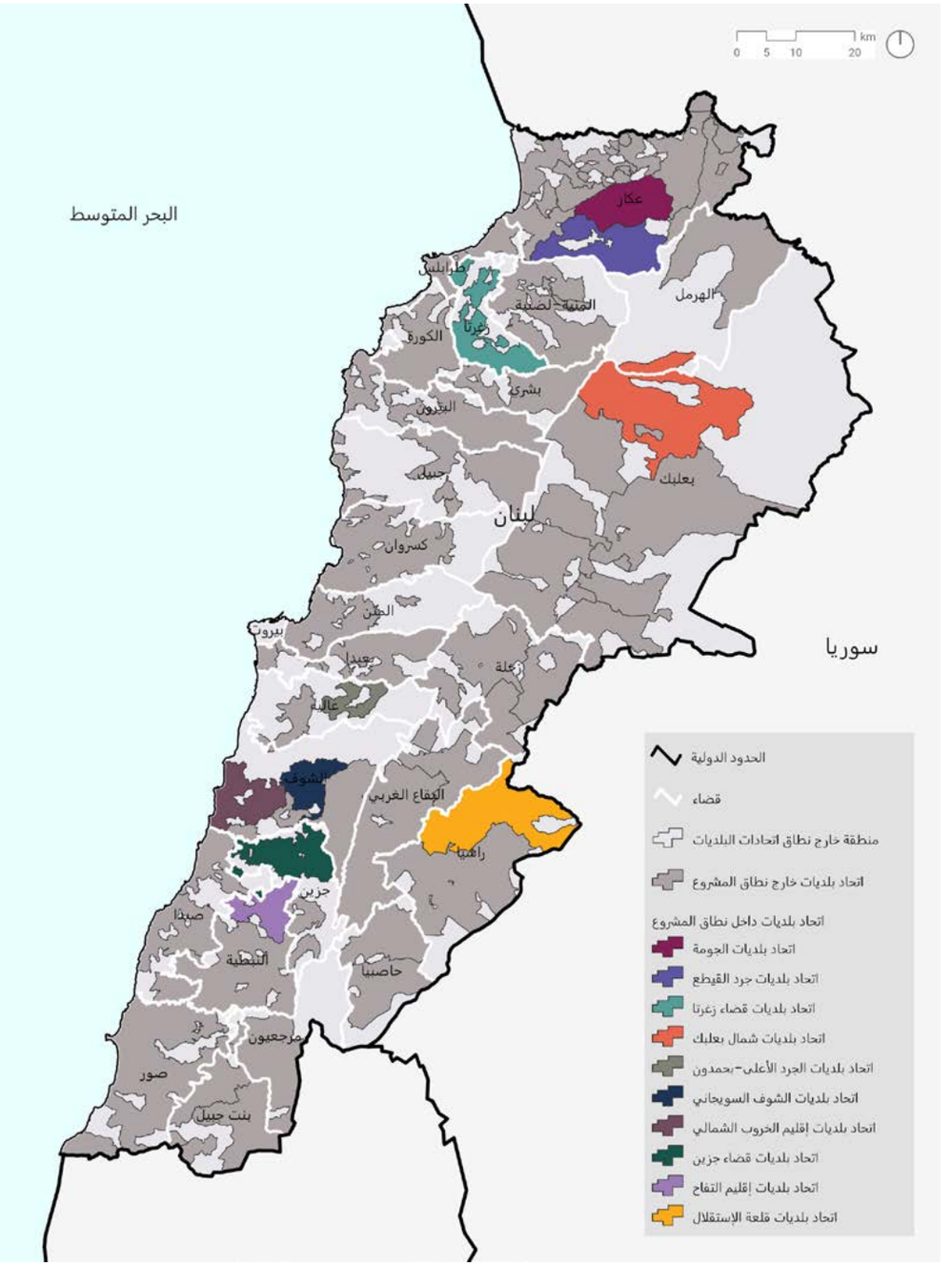

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات قضاء زغرتا ضمن محافظة الشمال حيث يضم ٢٥ بلدية (شكل ٣). يتراوح حجم مجالسها بين ٩ أعضاء، كفرزينا، إيعال، مجدليا، كفرحاتا، كفرفو، داريا–بشنين، عينطورين، مزرعة التفاح، كرم سده، كفردلاقوس، كفرياشيت–بسبعل، أيطو، عرجس، بنشعي، راسكيفا، سرعل، قره باش، عشاش، عربة قزحيا، بسلوقيت، و١٢ عضواً، حارة الفوار، ١٥ عضواً في أردة، رشعين، كفرصغاب و٢١ عضواً في زغرتا–إهدن.

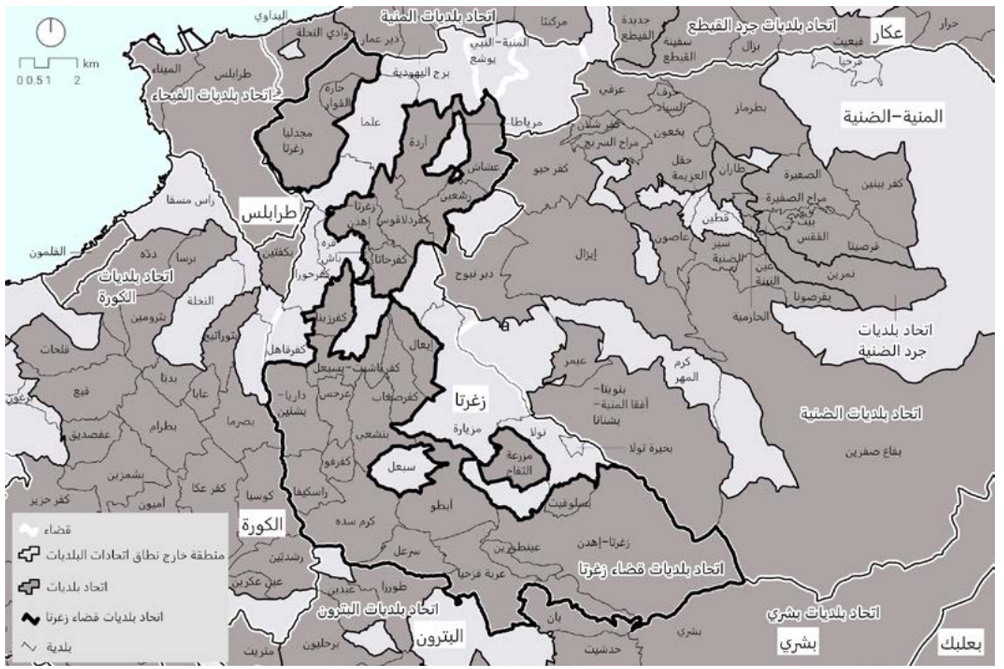

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا
المصدر: الأمم المتحدة المستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ تحديث حدود اتحاد بلديات قضاء زغرتا بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

تبلغ مساحة الاتحاد حوالي ١١٥ كيلومتراً مربعاً، ويتراوح ارتفاع بلدات الاتحاد عن مستوى سطح البحر ما بين ٢٠ متراً عند بلدة زغرتا و٢٥٥٠ متراً عند أعلى نقطة في حرش إهدن (شكل ٤).

يحدّه من الشمال والشرق قضاء المنية–الضنية، ومن الجنوب قضاء بشري، ومن الغرب قضائي الكورة وطرابلس، يستقرّ اتحاد بلديات قضاء زغرتا على منحدرات السلسلة الغربية لجبال لبنان المقابلة للبحر الأبيض المتوسط.

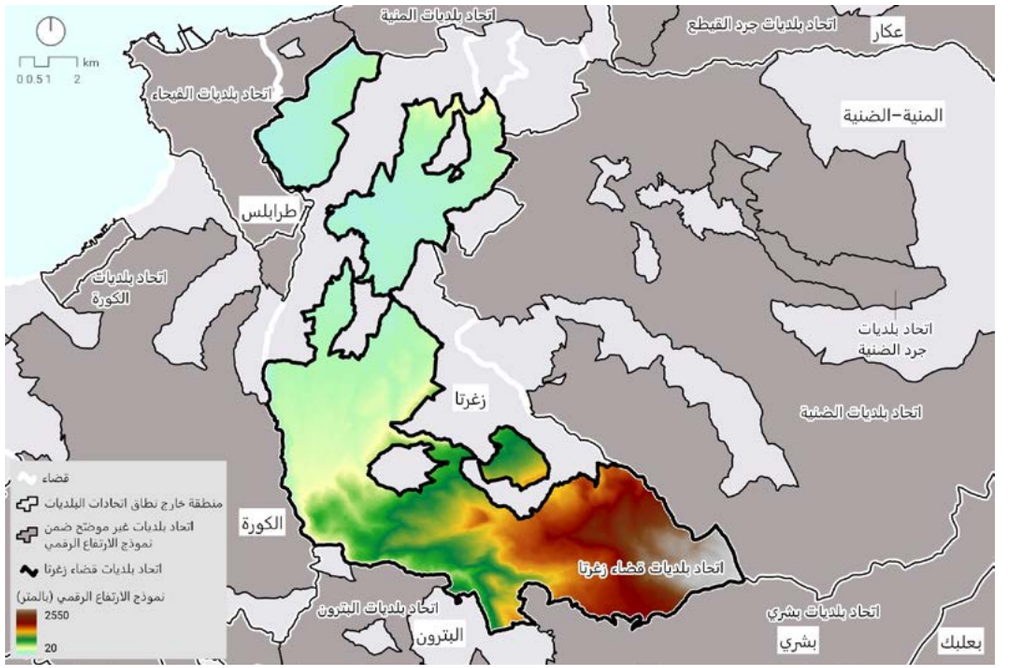

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا
المصدر: الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ استخراج هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣ (GDEM V ٣)، بدقة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تم تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

© ألبيرتو نكد (٢٠٢٣)

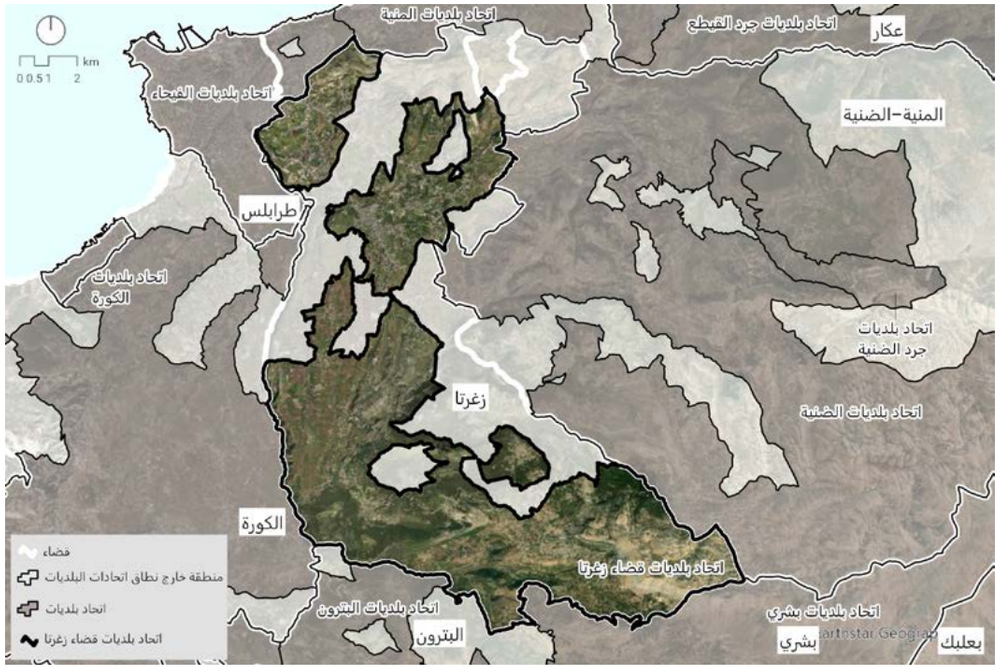

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات قضاء زغرتا
المصدر: صورة عالية الدقة تمّ استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

يتميّز اتحاد بلديات قضاء زغرتا بموقع جغرافي مثالي يربطه بالعديد من قرى وبلدات الأقضية المجاورة، كما يتميّز ببيئته الخضراء وطبيعته الخلّابة وجمال أحراجه الكثيفة التي تتنوّع فيها الأشجار الحرجية، والتي تغطّي أغلب مساحته (شكل ٥).

ويشتهر الاتحاد بنوعيّة الأشجار المثمرة الموجودة فيه مثل الحمضيات، التفاح، الاجّاص، الكرز، الزيتون، اللوز، العنب، المشمش، وغيرها.

ومن المعروف بأن اتحاد بلديات قضاء زغرتا يحتضن نسبة مرتفعة من المتعلمين الذين يتولّون مراكز ووظائف عامة في لبنان وبلاد الاغتراب.

المناطق الاصطناعية ضمن الاتحاد تمثل ١٣٪ من مجموع المساحة، بينما تغطي المناطق المغطاة بالأشجار ٣٠٪ من الأراضي وتمتد المناطق الزراعية على نسبة تبلغ ٤٥٪. المناطق غير المنتجة (الأراضي غير المستخدمة) تشكل ١١٪ أما الأراضي العشبية والغطاء المائي فتغطي حوالي ٢٪ من مساحة الاتحاد.[٣]

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف غطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تم حسابه بواسطة المركز الوطني للإستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية، ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان.

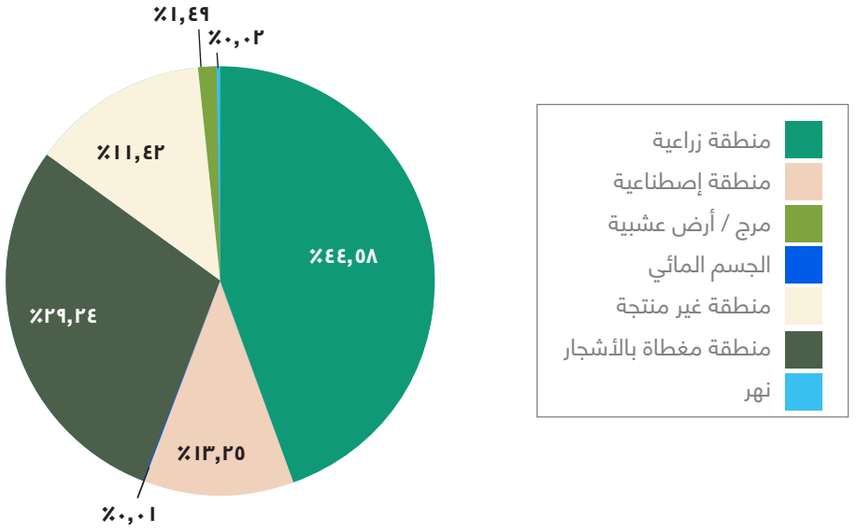

شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات قضاء زغرتا
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ حساب نسبة استخدام الأراضي استناداً إلى الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

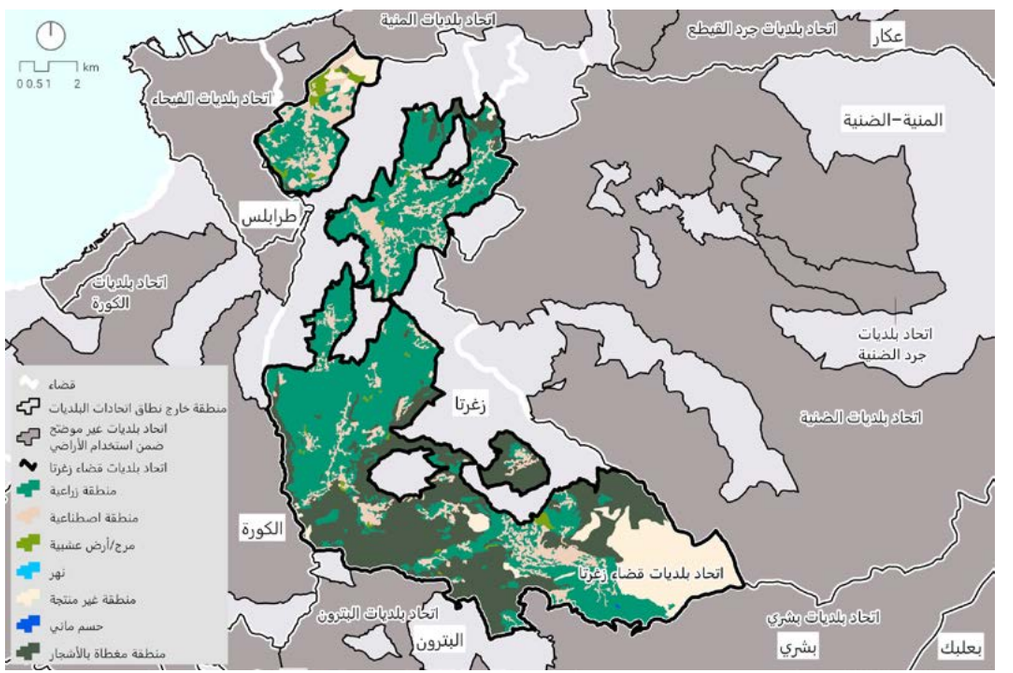

شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات قضاء زغرتا
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ استخراج هذه الخريطة من الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكّاني

يقارب عدد السكّان الإجمالي للمقيمين ضمن بلدات الاتحاد حوالي الـ١٤١,٠٠٠ نسمة، حيث يشكّل اللبنانيون نسبة ٨٣٪ من العدد الإجمالي، والنازحون السوريون ١٤٪ والعراقيون ٠,٥٪ والجنسيات الأخرى ٢,٥٪.

يعتبر مجتمع اتحاد بلديات قضاء زغرتا مجتمعاً فتياً، حيث تقدّر نسبة الفئات العمرية من الأطفال والشباب بحوالي ٤٢٪ من مجموع الهرم السكّاني بحسب المعلومات المقدّمة من قبل المخاتير وباقي مقدمي المعلومات.

وتتوزع نسب الفئات العمرية على عدد السكّان الإجمالي في الاتحاد وفقاً للجدول أدناه (شكل ٨).

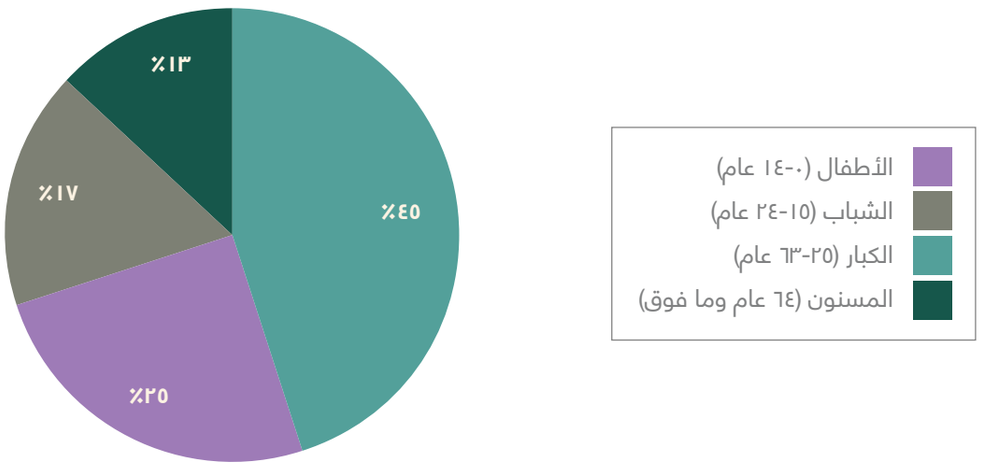

شكل ٨: توزع نسبة الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

يضمّ الاتحاد نسبة لا بأس بها من المغتربين تقدّر بحوالي ٢٠٪ من عدد المسجّلين، ويتواجدون في عدد كبير من بلاد الإغتراب مثل أستراليا، كندا، فرنسا، أمريكا، ألمانيا، دول الخليج، وغيرها.

بدأت عملية الإغتراب منذ أربعة عقود مضت، وتزايدت خلال الأعوام الأخيرة وتحديداً بعد العام ٢٠١٩ بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة، ويساهم بعض المغتربين بدعم أسرهم وأقاربهم من خلال تحويلات مالية شهرية تصل إلى مليون ونصف مليون دولار شهرياً، مما يساعد هذه العائلات على تخطّي التحدّيات والصعوبات التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

يعتبر واقع الخدمات الأساسية ضمن بلدات الاتحاد مقبولاً حيث تتوفّر هذه الخدمات بنسب مختلفة بين القطاعات وبين البلديات. وتعاني المنطقة كسائر المناطق اللبنانية من تدهوّر في نوعيّة وكميّة الخدمات المقدّمة بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات مما يتسبّب في عدم القدرة على تغطية كلفة التشغيل والصيانة ويؤثر بالتالي على الواقع العام للخدمات.

المياه

يوجد في اتحاد قضاء زغرتا عدد من المصادر المائية المهمّة التي توفّر المياه للسكّان. وتشمل هذه المصادر نبع رشعين، نبع القاضي، نبع مار سركيس في إهدن، نبع جوعيت، عين أردة، عيون عشاش، ونبع مار سركيس في بسلوقيت، بالإضافة إلى الآبار الارتوازية.

بالرغم من توافر مصادر المياه، يواجه هذا القطاع تحدّيات متعددة أهمها ما يتعلق بالشبكات حيث إنّ حالتها دون المستوى المطلوب من جهة، واعتماد نظام التقنين في توزيع المياه على المنازل بسبب الانقطاع المستمر للكهرباء والإعتماد على الطاقة البديلة في ضخّ المياه وما يستلزم ذلك من استخدام للمحروقات بتكلفة عالية، وهذا يثقل بوطأته على السكّان من جهة أخرى. وتتم إدارة وصيانة هذه الشبكات من قبل مصلحة مياه لبنان الشمالي التابعة لوزارة الطاقة والموارد المائية.

الطرقات والمواصلات

تعتبر الطرقات الرئيسية في الاتحاد جيّدة نسبياً، وهي تربط فيما بين البلدات والمناطق الرئيسية وتوفّر سهولة التنقّل والوصول منها وإليها، كما أنّ شروط السلامة المرورية متوفّرة لجهة وجود تخطيط للطرقات مع وضع اشارات لوجهة السير وتحديد السرعة ومرايا عند المنعطفات، كما أن شبكة الإنارة جيّدة. أمّا الطرقات الفرعية خاصة داخل البلدات فهي ضيّقة، مما يؤدي إلى إعاقة في حركة المرور بسبب إزدحام السير عليها في بعض الأحيان.

لا تتوفّر وسائل للنقل العام في منطقة الاتحاد ما عدا تلك المتوفّرة موسمياً خلال فصل الصيف فقط من إهدن إلى زغرتا.

المباني والمنشآت

تتنوّع المباني السكنية في الاتحاد، حيث إنّ المباني الموجودة على الشوارع الرئيسية مؤلفة من ٣ طوابق، أما تلك في الأحياء الداخلية للبلدات، فهي مؤلفة من طابق أرضي وآخر علوي. وتوجد بعض المشاريع السكنية مؤلفة من ٤ إلى ٥ طوابق.

إنّ المباني السكنية في القرى الصغيرة بأكثريتها مملوكة من قاطنيها بنسبة ٦٠٪ ومستأجرة بنسبة ٤٠٪ وتعتبر الأبنية بمعظمها سكنية ويبلغ عددها ١٨٥٠٠ وحدة سكنية أي ما نسبته ٩٠٪ من مجموع المباني العام، في حين تشمل النسبة المتبقية ١٠٪ المباني غير السكنية، وهي عبارة عن وحدات تجارية تقدّر بحوالي ١٠٠٠ وحدة، ومرافق عامة وخاصة كالمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والدوائر الحكومية ومطاعم، وفنادق، ومراكز ترفيه، وغيرها.

يسجّل في المنطقة العديد من المخالفات في البناء وعدم الالتزام بالمخططات التوجيهية، والتعدّي على الأملاك العامة كالتعدّي على الأرصفة العامة والبناء العشوائي.

الكهرباء

إنّ البنية التحتية للشبكات الكهربائية قديمة حيث لم تخضع للتأهيل والصيانة منذ وقت طويل. فهي تحتاج إلى تحديث وتجديد.

بالنسبة لمصدر الكهرباء، يتم توفيرها من خلال شركة كهرباء لبنان، وهي بحالة انقطاع شبه مستمر، ويتم الاعتماد على مصادر طاقة بديلة كالمولدات الكهربائية ونظام الطاقة الشمسية لمن يستطيع ذلك.

فيما يتعلق بالإدارة والصيانة، تعتبر وزارة الطاقة هي المعنية بإدارة وصيانة الشبكة العامة، أمّا المولدات البديلة فهي بإدارة أصحابها وبعضها بإدارة البلدية أو الوقف، حيث توجد مولدات خاصة ومولدات تابعة لبلديات وفي كلتي الحالتين يدفع المشتركون رسوم الاشتراك والاستهلاك بشكل منتظم.

الصرف الصحي

فيما يتعلق بواقع الصرف الصحي في الاتحاد، فإنّ نسبة المباني الموصولة على شبكات الصرف الصحي لا تتعدى الـ٦٠٪، وباقي المنازل التي تشكّل نسبة ٤٠٪ تعتمد على الجور الصحية. بالنسبة لمحطات التكرير توجد محطة تكرير مشتركة بين عرجس وبنشعي وبحيرة بنشعي، يتم تشغيلها بشكل دائم. أمّا محطتي تكرير إجبع و عينطورين فيتم تشغيلهما من قبل مديرية الموارد المائية في وزارة الطاقة والمياه في فصل الصيف فقط. ويوجد بعض محطات تكرير في بعض البلدات، لكنها لا تعمل بفعالية بسبب مشاكل تقنية فيها.

تتم معالجة مياه الصرف الصحي عبر صرفها في الأنهار.

النفايات

على صعيد إدارة النفايات في الاتحاد، يتم التخلّص من النفايات عبر مكب عشوائي في منطقة بشنين.

تعمل كل بلدية على تلزيم النفايات لشركات خاصة تقوم بجمعها ونقلها إلى المكب. كما توجد شركة خاصة أخرى

تعمل على فرز النفايات الصلبة في مكب بشنين لتدوير بعض النفايات ومعالجتها، وطمر النفايات المتبقية. ويذكر هنا أنّ هذه الشركة تقوم أيضاً بجمع ما يتم فرزه في المنازل لإعادة تدويره، ولكنّها وبسبب غلاء كلفة النقل والعمل لم تعد تنشط كما سابقاً وتراجع عملها في المنطقة.

الاتصالات

عندما نتحدث عن وضع الشبكات في الاتحاد، يمكن وصفه بالمتوسط إلى السيء. على الرغم من أن جودة الإرسال تعتبر جيدة نسبيًا، إلا أنّه يوجد بعض المشاكل التي تواجهها الشبكات في الاتحاد وتتعلق بتحديات انقطاع الكهرباء والحاجة إلى الصيانة والتأهيل.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

تتمتع معظم البلدات بمستوى مقبول من الخدمات الأساسية. توجد شبكة طرقات تربط البلدات ببعضها البعض، وتعتبر هذه الطّرقات نسبياً جيدة، ولكن تعتبر الطّرقات الداخلية في البلدات وأحيائها ضيقة حيث تزدحمّ وتتعثّر حركة السير فيها.

فيما يتعلق بالطرقات العامة، تبرز الحاجة الماسّة إلى تأهيل العديد من جدران الدعم على جوانبها، حيث إنّها باتت تشكل خطراً على السلامة العامة. ويعتبر غياب وسائل النقل العام مشكلة أساسية بسبب تردّي الوضع الاقتصادي العام وغلاء تكلفة النقل، مما يتسبّب في تكبّد السكّان تكاليف نقل مرتفعة خاصّة الطلاب والموظفين. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود نقل عام موسمي خلال فصل الصيف فقط من إهدن إلى زغرتا.

لذلك فإنّ حل هذه المشاكل يتطلّب اهتماماً وجهوداً من الجهات المختصة لتأهيل جدران الدعم حفاظاً على سلامة المارّة وتحسين وتوفير خدمات النقل العام، وخاصة لفئات المجتمع الأكثر تأثراً مثل الطلاب والموظفين، وذلك لتخفيف الأعباء المالية عنهم وتسهيل تنقّلهم بين البلدات والمناطق المختلفة في الاتحاد.

إنّ جميع البلدات في الاتحاد متّصلة بشبكات الكهرباء والهاتف (الخط الأرضي والخليوي). وأهم المشاكل التي يواجها قطاع الكهرباء في المنطقة، سرقة الكابلات والتعدّيات على الشبكة العامة، بالإضافة إلى الانقطاع المستمر في التيّار الكهربائي.

ولحل هذه المشاكل، يجب اتخاذ إجراءات لحماية الشبكات الكهربائية العامّة من السرقة والتعدّيات عليها. والعمل على تحسين جودة الخدمة وتوفير التيار الكهربائي بشكل دائم وتحديث البنية التحتية الخاصة بها وإجراء صيانة منتظمة للشبكات لتلبيّة احتياجات السكّان في الاتحاد على هذا الصعيد وبشكل فعّال.

أمّا على صعيد المنازل فجميعها موصولة بشبكة المياه المزوّدة من خلال الينابيع والآبار الارتوازية. وتدير هذه الشبكات وتتحمّل مسؤولية صيانتها مصلحة مياه لبنان الشمالي التابعة لوزارة الطّاقة والموارد المائية أما الآبار الارتوازية الخاصة فهي بإدارة أصحابها. وتجدر الإشارة على هذا الصعيد إلى أنّ البلدات في الاتحاد تعاني حالياً من نقص في المياه بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما يحتّم اتباع نظام التقنين في التغذية. ويواجه قطاع المياه في الاتحاد أيضاً مشكلة في التلوث الحاصل بسبب تسرّب المياه المبتذلة وزيبار زيت الزيتون إلى المياه الجوفية بالإضافة إلى الملوّثات الأخرى الناتجة عن الاستخدام العشوائي للمبيدات والأدوية الزراعية والأسمدة الزراعية غير المراقبة، وهذا ما يؤدي إلى تلوّث في التربة ومياه الريّ. لذلك يتوجّب العمل على تعزيز التدابير الوقائيّة للحفاظ على نظافة ونقاء المياه وتطوير البنية التحتية لشبكات المياه وتعزيز الصيانة المنتظمة لها، ومعالجة التلوّث الحاصل في المياه وتحسين جودتها من خلال اتخاذ إجراءات صارمة للحدّ من تصريف الملوّثات في مصادرها ومجاريها وتحسين نظام معالجتها، وتعزيز جهود المراقبة والتفتيش لضمان الامتثال للمعايير البيئية والصحية.

من بين التحدّيات التي تواجهها المنطقة على مستوى الخدمات الأساسية، هي المخالفات وعدم الالتزام بالمخططات التوجيهية، والتعدّي على الأرصفة العامة، ووجود العشوائيات، حيث تعمل الجهات المختصة على معالجة هذه التحدّيات وتنفيذ إجراءات للحفاظ على تنظيم وجمالية البنية التحتية العامة في الاتحاد.

ومن ضمن الإجراءات المعتمدة، خضوع المخالفين لقانون تسوية مخالفات البناء، بالإضافة إلى هدم أبنية كانت قائمة على الأملاك العامة.

أما بخصوص واقع الصرف الصحّي في الاتحاد فشبكات الصرف الصحي لا تغطي كافة الأبنية السكنية والمنشآت إلا بحدود ال ٦٠٪ منها، ويتم اعتماد الجور الصحية كبديل في الأبنية والمنشآت المتبقية والتي تقدّر نسبتها بحوالي ٤٠٪ ومع ما يترافق جراء هذا الواقع من تسرّب للمياه المبتذلة إلى المياه الجوفية ومجاري المياه والري، وما يتسبّب به من حصول تلوّث في المياه المستخدمة في المنازل وفي الري. ويضاف إلى ذلك تعثّر العديد من محطات التكرير في أدائها لأسباب تقنية وغيرها، فإنّ هذا الواقع يتطلّب العمل على تفعيل الخطّة الوطنية لمعالجة المياه المستعملة والتي تنص على وجود محطة تكرير مركزية في طرابلس لخدمة مناطق زغرتا، الكورة، طرابلس والضنية، واستكمال ما بدأت به للحد من التلوّث الكبير الحاصل في مياه الرّي وما له من تداعيات كبيرة على صحة سكّان المنطقة واقتصادها. كما لا بدّ من العمل على معالجة النقص الحاصل في عدد محطات التكرير وصيانة المحطات المتوفرة، وتأمين المحروقات اللازمة لتشغيل المحطات الموجودة، والحدّ من تسرّب المياه العادمة والوحول وترسبات النفايات إلى المياه الجوفية وشبكة مياه الشرب ومياه الري وهذا يفترض

وضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه المشكلة واتخاذ إجراءات للتصدّي للوحول والتخلّص من التجمعات غير الصحية للنفايات.

أما بالنسبة للنفايات، يتم التخلص منها عن طريق المكبّات العشوائية، حيث تعمل كل بلدية على تلزيم ملف النفايات لشركات خاصة. إن هذا الواقع يتطلّب تكاليف عالية على البلديات للشركات التي تعمل على جمع النفايات ومعالجتها، أضف إلى ذلك عدم توفّر مطمر صحي للنفايات مما يضاعف التحدّيات المتعلقة بإدارة النفايات بشكل صحي وآمن.

لذلك، فإن المنطقة تحتاج إلى حلول شاملة لملف إدارة النفايات، وذلك يوجب العمل على اتخاذ إجراءات لتحسين جمع النفايات وتوفير مرافق لمعالجتها بطرق صحية ومستدامة. وتشمل هذه الحلول إقامة مطامر صحية متقدمة، وتشجيع استخدام تقنيات تحويل النفايات إلى موارد مفيدة، وتحسين إدارة عمليات الجّمع والتصدير والتخلّص من النفايات بطرق فعالة واقتصادية.

كما ويتطلّب تحسين إدارة النفايات تعاوناً بين الجهات المختلفة، بما في ذلك البلديات والشركات الخاصة والهيئات المعنية، لضمان تنفيذ استراتيجيات مستدامة للتخلص من النفايات والحدّ من التأثيرات البيئية السلبية والصحية المرتبطة بها.

على صعيد خدمات الإتصالات، يعاني بعض محطّات الإرسال من أعطال دوريّة بسبب أزمة المحروقات والأعطال الفنيّة، مما يؤثر على جودة الخدمة وتغطية الشبكة. وتواجه فرق الصيانة تحدّيات في تلبية احتياجات الصيانة الدورية وإصلاح الأعطال بشكل سريع وفعال، مما يؤثر في عدم استقرار الخدمة وتوفرها للمستخدمين في الاتحاد.

لذلك، من الضروري تحسين إدارة وصيانة الشبكات في الاتحاد، بالإضافة إلى تعزيز جهود الصيانة وتوفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الصيانة وإصلاح الأعطال بشكل فعال. وهذا يوجب التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية لتحسين جودة الشبكات وضمان استقرارها وتوفر الخدمة للمستخدمين بشكل مستدام.

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحي

يتواجد في الاتحاد ١٦ مركزاً صحياً تتنوّع ما بين مراكز صحيّة حكوميّة تتبع لوزارة الصّحة العامة أو لوزارة الشؤون الاجتماعية وأخرى تتبع للقطاع الخاص أو لجهات دينيّة، بالإضافة إلى ٤ مستشفيات، واحدة منها حكومية وثلاثة منها خاصة.

تؤمن المراكز الحكومية خدمات صحية نوعيّة وشبه مجانيّة وتتولى الـوزارات التابعة لها إدارتـها وصيانتها. ويسهل الوصول إلى هذه المراكز من قبل جميع الفئات السكّانية في المنطقة لتلقّي الخدمات الصحية المطلوبة.

القطاع التربوي

في الاتحاد، يتواجد ٧مدارس حكومية و١٤مدرسة خاصة، بالإضافة إلى ٣ ثانويّات، ٨ تكميليّات، ٥ رياض أطفال، ٥ معاهد فنية، ودار معلمين واحدة.

تختلف تكلفة الـدراسـة فـي الـمـدارس الخاصة بحسب كل مـدرسـة، وعـمـومًـا فـإن جـودة التعليم فيها عالية.

بالمقابل، تقدم المدارس الحكومية خدماتها مجاناً وتتميّز بجودة مستواها.

تتم إدارة الـمـدارس الخاصة وصيانتها بشكل مستقل، في حين تدير الـمـدارس الحكومية وزارة التربية وتقوم بأعمال صيانتها.

تتوفّر خدمات التّعليم لجميع الفئات السكّانية في المنطقة.

أمّـا فيما يتعلق بقطاع الخدمات الاجتماعية الأخرى في اتحاد بلديات قضاء زغرتا، فقد شهد هذا القطاع نشاطاً لافتـاً مـا قبل الأزمـة الاقتصادية المستجدة، ولكن حالياً، أصبحت جميع المرافق الثقافية والأنشطة الترفيهية والأماكن العامة والأنشطة الشبابية تعاني من حالة شلل شبه تام، باستثناء قيامها ببعض الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمساعدات المالية والصحية والغذائية، وتجد الإشارة هنا إلى أن بعض الجمعيات في قضاء زغرتا تقوم بتنظيم مجموعة متنوّعة من الأنشطة السّياحية التي تهدف إلى استقطاب الـزّوار وتعزيز السياحة في المنطقة.

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

تعد الخدمات التّعليمية والصّحية المتاحة في البلدات مقبولة، حيث يتمتّع السكّان بالقدرة على الوصول إلى خدمات التعليم في جميع المستويات. ومع ذلك، تواجه المنطقة بعض المشاكل في القطاع التّربوي ويتمثّل ذلك في ارتفاع معدل التسرّب المدرسي بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالكادر التعليمي وتأثره بالأزمة الاقتصادية الراهنة حيث لم تعد رواتب المعلمين كافية لسد رمق عيشهم لا بل إنّ مصاريف النقل الباهظة أضافت عبئاً على أعبائهم وكل ذلك أرخى بتداعياته السلبية على مسار العملية التربوية في المدارس الرّسمية هذا بالإضافة إلى غياب وسائل النقل العام مما يرهق الطلاب بتكاليف نقل مرتفعة في ذهابهم وإيابهم إلى مدارسهم وثانوياتهم. أمّا على صعيد التّعليم المهني والتّقني في المنطقة فإن المعاهد المتوفرة لا تحاكي واقـع السوق المحلي الغني بالمهارات والموارد المتاحة كالمنشآت والمطاعم والمختبرات والمرافق السياحية الأخرى.

لذلك، وأمام هذا الواقع لا بد من العمل على توفير وسائل للنقل العام تساعد الطلاب والمعلمين في تنقّلاتهم إلى مدارسهم كما لا بدّ من العمل لتقديم حوافز للمعلّمين والطاقم الإداري والتعليمي لتعزيز أدائهم وتشجيعهم في عملهم التربوي، كما لا بد من العمل على رفد المعاهد المهنية بتخصّصات جديدة تراعي حاجات السوق المحلي وتعزيز دور المختبرات التطبيقية فيها، كما يمكن تنظيم تدريب مهني معجّل يؤهل الأفراد للعمل في مجالات محددة متوفرة في المنطقة كمجال السياحة مثلاً ، وضمان الحصول على الموافقات اللازمة من المديرية العامة لتشغيل الموارد المتاحة في المهنيات والمرافق لأن من شأن ذلك توفير فرص عمل للشباب ومعالجة التسرّب المدرسي الحاصل في المدارس بالإضافة إلى التخفيف من إنتشار البطالة وتحقيق نوعاً من الأمن الاجتماعي في المنطقة.

أما على مستوى الخدمات الصّحية الأوّلية، فيتم الحصول عليها إمّا من خلال المراكز الصّحية الحكوميّة أو من خلال المستوصفات الخاصّة. وفي الحالات التي تتطلّب علاجاً طبياً متقدماً، يلجأ السكّان إلى المستشفيات الخاصّة والعيادات والمستشفيات الحكوميّة.

ومع ذلك، يواجه القطاع الصّحي بعض المشاكل وأهمها، عدم توفّر الخدمات الصّحية في مناطق الوسط والجرد (ابتداءً من راسكيفا حتى كفرصغاب)، ارتفاع تكلفة الانتقال والعلاج في المراكز الخاصّة الموجودة في مدينة زغرتا فقط. كما ويعاني مستشفى إهدن الحكومي من نقص في الموارد البشريّة والدّعم اللوجستي والمادي. لذلك وللتغلب على هذه المشاكل، يتوجّب العمل على تعزيز الكادر الطبي وتوفير الحوافز لجذب الكفاءات الطبية، وتأمين الدعم للمراكز الصحية لتعزيز قدراتها المادية والبشرية، وتوفير المستلزمات الطبية الضرورية وتفعيل قدراتها في تغطية التكاليف التشغيلية لضمان تشغيل المراكز بشكل مستدام.

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

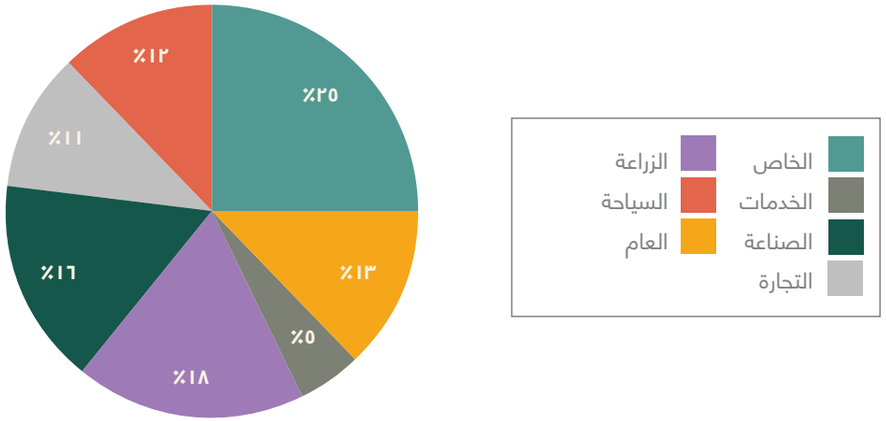

شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

تقدّر نسبة العاملين في القطاع العام بحوالي ٢٥٪ من مجموع القوّة العاملة في المنطقة (شكل ٩).

ويتوزع العاملون بحسب فئاتهم العمرية ما بين فئتي الشباب ٣٥٪ والكبار ٦٥٪، أمّا بحسب الجندر يشكّل الذكور نسبة ٦٥٪ في حين تشكّل الإناث نسبة ٣٥ ٪.

بالنسبة لمجالات العمل في القطاع العام، يستوعب قطاع قوى الأمن الداخلي الحصّة الأكبر من العاملين في القطاع العام بنسبة تصل إلى ٤٥٪، بينما يشكّل الجيش نسبة صغيرة لا تتجاوز الـ ١٪ من مجموع العاملين في القطاع العام ويتوزّع الباقون على العمل في الوزارات ويقدّرون بحوالي ٢٠٪ وفي المدارس الرسمية بنسبة ٣٤٪ من العاملين في هذا القطاع.

القطاع الخاص

في القطاع الخاص، تقدّر نسبة العاملين بحوالي ١٣٪ من مجموع القوّة العاملة (شكل ٩). ويتوزّع العاملون في القطاع الخاص بحسب فئاتهم العمرية ما بين شباب ٤٠٪ كبار ٤٠٪ مسنين ٢٠٪، وبحسب الجندر، ويشكّل الذكور نسبة ٢٠٪ في حين تشكّل الإناث نسبة ٨٠٪.

أمّا مجالات العمل ضمن القطاع الخاص تقتصر على المصارف، والمدارس، والمحلات التجارية، والشركات، والمكاتب، والمستشفيات، والمستوصفات. ويذكر أنّ مراكز العمل هي ضمن المنطقة وخارجها.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية ومهنية ومعمارية وغيرها)

تقدّر نسبة العاملين في قطاع المهن والحرف بحوالي ٥٪ من مجموع القوّة العاملة في منطقة الاتحاد (شكل ٩). يتوزع العاملون ضمن هذا القطاع بحسب فئاتهم العمرية ما بين فئتي الشباب ٣٠٪ والكبار ٧٠٪، أمّا بحسب الجندر، يشكّل الذكور نسبة ٨٠٪ في حين تشكّل الإناث نسبة ٢٠٪.

يشمل العمل في هذا القطاع، ميكانيك السيارات، حدادة السيارات، دهان السيارات، كهرباء السيارات، تصليح الدواليب، تصليح الساعات، تعبئة الغاز المنزلي، تصليح الثياب، تركيب زجاج السيارات والمنازل، إصلاح الأدوات الكهربائية، تجليد الكتب، إصلاح الأحذية، دهان المفروشات، حفر الخشب، نحت الأشكال، وخياطة الثياب.

© ألبيرتو نكد (٢٠٢٣)

قطاع الزراعة

تبلغ مساحة الأراضي الزراعيّة حوالي ١٢ كيلومتراً مربعاً.

وتقدّر نسبة العاملين في قطاع الزراعة بحوالي ١٨٪ (شكل ٩). ويتوزّع العاملون في هذا القطاع بحسب الفئات العمرية ما بين فئات الشباب ١٠٪ الكبار ٧٠٪ والمسنين ١٠٪، أمّا بحسب الجندر، يشكّل الذكور نسبة ٩٠٪ في حين تشكّل الإناث نسبة ١٠٪. ويشار هنا إلى أن معظم النساء يعملن في إنتاج المونة البيتية للاستهلاك المنزلي.

تشمل الزراعات في الاتحاد زراعة الزيتون، الحمضيات، التفاح، الأجاص، الكرمة، الخوخ، اللوز، والخضار. وتتركّز زراعة الزيتون والحمضيات والكرمة والخوخ في المناطق الساحلية، بينما زراعة التفاح وبعض الخضار والإجاص والكرمة تُزرع في المناطق الجرديّة.

تنشط الصناعة الزراعية في منطقة الاتحاد مما يوفّر مداخيل إضافية للمزارعين فيها. تقوم هذه الصناعات الزراعية على إنتاج زيت الزيتون والألبان والأجبان والبرغل والخمور ودبس العنب، بالإضافة إلى مربيات الفاكهة والمخللات وتصنيع الصابون والبرغل وغيرها، لكنها تبقى صناعات منزلية تستخدم للاستهلاك المحلي في القرى والبلدات. ما عدا زيت الزيتون يتم تسويقه في بلدات الاتحاد وأسواق طرابلس وبيروت والمناطق اللبنانية الأخرى، على الرغم من أن المنافسة الأجنبية أدت إلى تلف أكثر من نصف إنتاج الزيت في المخازن، كما ويتم تسويق الخمور في جميع أنحاء الأسواق اللبنانية. أما البرغل والصابون فيتم تسويق معظم هذه المنتجات في بلدات الاتحاد.

يوجد في اتحاد قضاء زغرتا ٩ تعاونيات زراعيّة تعمل في مجالات مختلفة، بما في ذلك زراعة الخضار والفاكهة، وتربية النحل، والصناعات الغذائية المنزلية. كما توجد بعض المؤسسات الزراعية الأخرى، مثل الصيدلية الزراعية والمشاتل الزراعية ومركز للإرشاد الزراعي ومركز الأحراج. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتحاد قد حصل على مرسوم من مجلس الوزراء لإستحداث مهنية زراعية وبإنتظار إصدار الهيكلية التعليمية والإدارية الخاصة بها من المراجع المختصة.

قطاع الصناعة

تبلغ نسبة العاملين في قطاع الصناعة في اتحاد بلديات قضاء زغرتا حوالي ١٦٪ (شكل ٩). ويتوزّع العاملون في هذا القطاع بحسب الفئات العمرية ما بين شباب ١٥٪ وكبار ٨٠٪ ومسنين ٥٪. أمّا بحسب الجندر، يشكّل الذكور نسبة ٨٠٪ في حين تشكّل الإناث نسبة ٢٠٪.

يقوم القطاع الصناعي في الاتحاد على عدة منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، وتشتمل على صناعة المفروشات، الألمنيوم، الصناعات الكيماوية، صناعة الخشب، صناعة الحجارة، صناعة العوادم، الإعلانات، صناعة الشموع، صناعة الأكياس البلاستيكية، البلاط، المسامير، صناعة الأحذية والملابس، الصناعات البلاستيكية، الإسفنج، الفرش، صناعة قساطل المجارير، المخارط، صناعة الفلّين، صناعة التوابيت، صناعة واجهات الحديد، الأعلاف، مناشر الحجر.

أمّا الصناعات الغذائية فتشمل صناعة الألبان والأجبان، الحلويات، البرغل، الخمور، الطحينة، زيت الزيتون، الشوكولا، البوظة، الخبز والكعك، تحميص وطحن البن، ودبس العنب والعسل.

يوجد في الاتحاد مؤسسات صناعية مهمة مثل معامل الألبان والأجبان والأفران ومعاصر زيت الزيتون.

قطاع التجارة

تبلغ نسبة العاملين في قطاع التجارة في اتحاد قضاء زغرتا حوالي ١١٪ (شكل ٩). ويتوزّع العاملون في هذا القطاع بحسب الفئات العمرية ما بين شباب ٢٥٪ وكبار ٦٠٪ ومسنين ١٥٪. وبحسب الجندر، يشكّل الذكور نسبة ٩٠٪ في حين تشكّل الإناث نسبة ١٠٪.

تتواجد في الاتحاد مؤسسات تجارية مختلفة في حجمها وأنواع مبيعاتها. وتتضمّن تجارة المواد الغذائية، الحلويات، اللحوم، الفروج، المعجنات، الملابس، الأحذية، الأدوات الصحية، قطع السيارات، دواليب السيارات، معارض السيارات، الات الموسيقى، الأدوات الكهربائية، الأقمشة، السجاد والموكيت، الهدايا وأدوات التجميل والألعاب، محطات الوقود، المكتبات، الهواتف المحمولة، المجوهرات، بلاط السيراميك، لوازم الخياطة، الخرضوات، مواد البناء، المرايا، النظارات، المفروشات، الأدوات المنزلية، لوازم الكهربائية، العلف، المواد الزراعية، أكياس النايلون، لوازم الصيد، ومواد الدهان ...الخ.

قطاع السياحة

تشكل نسبة العاملين في قطاع السياحة حوالي ١٢٪ من إجمالي القوّة العاملة في اتحاد بلديات قضاء زغرتا (شكل ٩). ويتوزّع العاملون في هذا القطاع بحسب الفئات العمرية ما بين شباب ٣٠٪ وكبار ٥٥٪ ومسنين ١٥٪. أمّا بحسب الجندر، يشكّل الذكور نسبة ٦٥٪ في حين تشكّل الإناث نسبة ٣٥٪.

يقوم القطاع السياحي في الاتحاد على مجموعة متنوّعة من المرافق والأنشطة السياحية والترفيهية في المنطقة وتشمل المرافق الفنادق والمطاعم والمقاهي ومحلات الكمبيوتر والإنترنت، وصالات البلياردو والألعاب الإلكترونية الملاعب الرياضية، نوادي الكارتينغ، والأندية الرياضية، بالإضافة إلى المقومّات الطبيعية كالأحراج والغابات والمغاور والمنتزهات، وتتركّز معظم الموارد السياحة في مدينتي زغرتا وإهدن، بالإضافة إلى منطقة بنشعي وعرجس حيث يقع منتزه بحيرة بنشعي ومنتزه الزريقة على نبع رشعين. هذا بالإضافة إلى وجود عدد كبير من بيوت الضيافة في هذه المنطقة. كما وتُنظّم الجمعيات في هذه المنطقة ضمن هذا الإطار رحلات

ترفيهية وتجول في الطبيعة، سواء كانت لرياضة المشي أو ركوب الدراجات أو التسلّق لاستكشاف الجبال والمناظر الطبيعية الخلابة، وتنظم أيضاً ورش عمل متنوعة في مجالات مثل الحرف اليدوية التقليدية والطهي والفنون، مما يتيح للزوار فرصة التعلم والمشاركة، وتقيم فعاليات ترفيهية مثل الحفلات الموسيقية والأمسيات الشعرية والمهرجانات الفنية لتقديم تجربة ترفيهية ممتعة للزوار، بالإضافة إلى تنظيم زيارات ثقافية إلى معالم تاريخية وأماكن ذات أهمية ثقافية، مع توفير أدلاّء ومرشدين محليين لتقديم المعلومات والإرشاد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الاتحاد يتمتّع بغنى موارده الطبيعية، حيث تتواجد الأحراج والغابات بشكل وفير، خاصة في المناطق الجردية. وتوجد أيضًا عدة مغاور في المنطقة. هذا بالإضافة إلى توافر الينابيع كنبع رشعين ونبع القاضي اللذان يرويان معظم قرى وبلدات الساحل وبعض قرى وسط الاتحاد وينابيع أخرى تروي القرى الجردية والوسطى. كما تتوفر ينابيع أخرى وتعتبر للعديد من القرى والبلدات المحيطة بالاتحاد، مثل نبع أبو غبش، ونبع أفقا، ونبع الساقية، ونبع وادي حبيب، ونبع الخوري ونبع المطران.

التحويلات من الخارج

تختلف قيمة التحويلات الخارجية من المغتربين في اتحاد بلديات قضاء زغرتا بين مختلف بلداته، ويعود ذلك إلى أسباب تتعلق بعدد المغتربين في كل بلدة، مستوى أوضاعهم الاقتصادية، ويذكر هنا أن بعض المغتربين ينتمون إلى الفئة الميسورة وهم من هاجر قديماً، ومنهم متوسطي الحال، وآخرون يكفون حالهم وعائلاتهم. وتعتبر تحويلات المغتربين موروداً مهماً وأساسياً خاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، حيث لم تتوقف مساعداتهم لأهاليهم ولأقاربهم من جهة وتحويلاتهم المادية لتمويل العديد من المشاريع الحيوية من كهرباء وماء وبنى تحتية، مثلاً مساهمتهم في بلدة سرعل بتغطية الإنارة وأعمال النظافة، وفي بلدية عرجس قاموا بتمويل مشروع إنشاء الأبار الارتوازية وتأهيل مدافن البلدة وترميم الكنيسة.

وأيضا كان للمغتربين مساهمات أخرى في دعم وتمويل مشاريع تنموية على مستوى تحسين البنية التحتية في بعض القرى، وهذا ساهم إلى حد بعيد في خلق نوع من الإستقرار الاجتماعي المحلي في المنطقة.

تحليل الوضع الاقتصادي/مصادر الدخل

بحسب ما تبيّن أعلاه، يعتمد الاقتصاد المحلي على مجموعة من الأعمال التي تتضمنها القطاعات الاقتصادية المتنوعة في المنطقة، فبينما يعتمد حوالي ٢٥٪ من القوّة العاملة على الوظائف في القطاع العام والخاص، مثل المدارس الرسمية والخاصة والإدارات الرسمية والشركات الخاصة، يتقاسم عدد كبير من العاملين العمل ضمن قطاعات المهن والحرف والصناعة والتجارة والتي بمجملها تلبي احتياجات المجتمع المحلي، إلاّ أنّ معظم النشاط التجاري في المنطقة يتركّز في بلدات قضاء زغرتا وإهدن ومجدليا ومرياطا. مما يحرم القرى الوسطى والجردية من خدمات السوق التجارية مما يتطلّب تطوير وتعزيز السوق التجارية في القرى الوسطى والجردية، وتوفير الدعم للتجار المحليين، وتشجيع التنافسية والتسويق.

إنّ مجمل هذه القطاعات قد تأثرت بشكل كبير ومباشر بالأزمات المتراكمة، حيث أغلق العديد من المتاجر والمحال التجارية وتمت إقالة العديد من العاملين في هذه القطاعات، مما أدى إلى تراجع الحركة الاقتصادية إلى أدنى مستوياتها، وبالتالي ازدياد نسبة البطالة خاصةً أنها تطال المتعلمين الذين باتت خياراتهم الوحيدة إمّا النزوح إلى المدن او الهجرة إلى خارج الوطن. والمشكلة الكبرى المستجدّة تكمن لدى الموظفين الذين تدنّت قيمة رواتبهم بشكل مخيف بسبب ارتفاع سعر الدولار مقابل انهيار سعر الليرة اللبنانية.

لذلك فإنّ القطاعين الأكثر ثباتاً واستقراراً في المنطقة هما قطاعا الزراعة والسياحة اللذان يشكلان دعامتين أساسيتين في الاقتصاد المحلي، حيث يحتلان نسبة ٣٠٪ من حجم القوّة العاملة وهذه النسبة تعتبر مشجعة لتعزيز وتطوير هذين القطاعين، خاصة أنهما مشبعان بالموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى الفرص المتاحة داخل الاتحاد وخارجه كغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس، مركز الارشاد الزراعي في المنطقة والجمعيات النّاشطة في المنطقة والتي تتميّز بحضورها على مساحة الوطن كمؤسسة معوض وجمعية الميدان وغيرهم من الجمعيات الأخرى التي تمتاز بنشاطها وفعاليتها، كل هذه المقومات المادية والبشرية تشكّل رافعة أساسية في تعزيز وتطوير قطاعي الزراعة والسياحة.

لذلك سيركز هذا القسم من التحليل على قطاعي الزراعة والسياحة واللذان تبيّن من خلال العمل الميداني، وبنتيجة اللقاءات والمناقشات مع الأطراف المعنية، أنهما يشكّلان فرصةً حقيقية لدفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد بلديات قضاء زغرتا إلى الأمام.

تقدّر مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الاتحاد بحوالي ٥١ كيلومتراً مربعاً وتتنوّع الزراعات فيها وتتركّز في مناطق جغرافية مختلفة حيث تتمحوّر زراعة الزيتون والحمضيات والكرمة واللوز والخوخ في المناطق الساحلية، في حين تتواجد زراعة التفاح وبعض الخضار والأجاص والكرمة في المناطق الجردية. ومع ذلك، فإن غياب أنظمة الري في معظم البلدات يقيّد المزارعين في اعتماد زراعات بعلية مثل الزيتون والخرنوب. كما تنشط الصناعة الزراعية في المنطقة بشكل لافت مما يوفّر مداخيل إضافية للمزارعين في هذه المنطقة. تقوم هذه الصناعة على انتاج زيت الزيتون والخمور حيث يتم تسويقها في مختلف الأسواق المحلية والوطنية، وأيضاً صناعة الألبان والأجبان والبرغل ودبس العنب والصابون بالإضافة إلى مربيات الفاكهة والمخللات وغيرها، لكنها تبقى صناعات منزلية تستخدم للاستهلاك المحلي في القرى والبلدات. ويشار هنا إلى حاجة المنطقة إلى إحياء أو إعادة تنشيط الحرف اليدوية في الزراعة وغيرها من الصناعات اليدوية، مما يوفّر فرص عمل جديدة في المنطقة.

ومن أهم المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي في الاتحاد، الشحّ والهدر في مياه الري وسوء توزيعها، ضعف الارشاد الزراعي، والكلفة العالية للإنتاج وكساده، وإعتماد أساليب ري تقليدية، رش المبيدات العشوائي والتسميد العشوائي أيضاً، وعدم فحص التربة لتحديد نوعية المزروعات المناسبة لها، ضعف تصريف الإنتاج الزراعي، غياب الرزنامة الزراعية، منافسة الأسواق الداخلية والخارجية، عدم فعالية التعاونيات الزراعية، يد عاملة غير متخصصة

لذلك، وبما أن الزراعة يمكن لها أن تشكّل مصدراً هاماً وثابتاً للدخل، فمن الضروري العمل الجاد وبتضافر جهود كل من الاتحاد والبلديات والفعاليات والتعاونيات والوزارة المعنية لدعم وتعزيز القطاع الزراعي وتطوير الخبرات العلمية الزراعية للمزارعين، كما يتوجب السعي لتأمين التمويل للعمل على شقّ وصيانة الطرقات الزراعية، وانشاء نظام حديث للري كبديل عن النظام التقليدي المعتمد، وحماية المياه الجوفية ومعالجة التلوّث الحاصل فيها، ويجب العمل أيضاً على ترشيد استخدام المياه ووقف هدرها وتنظيم توزيعها على الأراضي الزراعية لأن الكثير من المزارعين لا يمتلكون القدرة على تسديد تكاليف الري، تفعيل الإرشاد الزراعي وتوفير القروض الزراعية للمزارعين.

ويكتسب دعم المزارعين في تصريف انتاجهم الزراعي أهمية قصوى، وذلك من خلال توفير أسواق خارجية لمنتجاتهم، كما العمل على تدريب مربّي المواشي على انتاج واستخدام أعلاف منتجة محلياً لخفض استهلاك العلف المستورد وبالتالي تحسين صحة الحيوانات وتحقيق أرباح للمزارعين. ويمكن العمل على ادخال زراعات جديدة توفّر محاصيل جديدة للمنطقة، وزراعة شجرة الأربوريو للعلف بالاضافة إلى زراعة أشجار مثمرة أخرى، والعمل على انشاء مؤسسة مع علامة تجارية لتوضيب وتصدير المنتجات الزراعية وطنياً وخارجياً. ومن الضروري أيضاً العمل على تدريب الشباب العاطل عن العمل على المهارات الزراعية بهدف توفير فرص

عمل لهم للحد من البطالة في المنطقة، وهنا لا بد من تكثيف الجهود لاستحداث المهنية الزراعية في المنطقة.

والعمل على دعم وتفعيل دور التعاونيات الزراعية والحيوانية ودعم هذا القطاع وتطوير صناعة المونة البيتية البلدية.

أما على صعيد القطاع السياحي، تتميّز منطقة زغرتا بتضاريسها الجيولوجية وموقعها بين الساحل والجبل، مما يجعلها غنيّة بالموارد الطبيعية كالينابيع والغابات والمغاور والمحميات والمواقع الأثرية التي تجذب السياح. تتنوع غاباتها الحرجية بما تكتنفه من أشجار ونباتات وحيوانات بريّة أصبحت شبه نادرة. ومن أهمها محمية حرش إهدن وهي منطقة طبيعية محمية، تشتهر بتنوّعها البيولوجي الاستثنائي وجمالها الطبيعي. فهي موطن لمجموعة متنوعة من النظم البيئية، بما في ذلك غابات الأرز والأراضي الرطبة وموائل البحر الأبيض المتوسط. المحمية هي ملاذ للعديد من الأنواع النادرة والمتوطنة من النباتات والحيوانات، مما يجعلها مكاناً مهماً للحفاظ على التنوع البيولوجي. يمكن لزوار المحمية الاستمتاع بمسارات المشي لمسافات طويلة ذات المناظر الخلابة التي توفر إطلالات بانورامية على الجبال والوديان المحيطة. تخلق أشجار الأرز الفخمة والأشجار القديمة الأخرى جواً هادئاً وغير ملوّثاً، بالإضافة إلى قيمتها البيئية، ويعتبر حرش إهدن أيضاً موقعًا ذا أهمية ثقافية وتاريخية، حيث تشهد البقايا الأثرية على وجود بشري منذ زمن طويل في المنطقة. تلعب محمية حرش إهدن دوراً حيوياً في مجال التوعية للحفاظ على الطبيعة والتعليم البيئي والبحث العلمي. تتم إدارتها بشكل مستدام لحماية نظامها البيئي الهش مع تزويد الزوار بتجربة غامرة في الطبيعة.

أما بحيرة بنشعي في زغرتا فهي جوهرة طبيعية تقع في منطقة زغرتا، وهي محاطة بالجبال الشامخة والمناظر الطبيعية الخلّابة، توفّر هذه البحيرة أجواءً ساحرة للزوار الباحثين عن الجمال الطبيعي والهدوء. تتميّز بحيرة بنشعي بمياهها الهادئة الصافية التي تعكس قمم الجبال والسماء الزرقاء. تخلق هذه المناظر الطبيعية الهادئة جواً مثالياً للتنزّه أو الجلوس على طول ضفافها. توفّر المناطق المحيطة بالبحيرة أيضاً مناطق للنزهات حيث يمكن للزوّار الاسترخاء مع العائلة أو الأصدقاء أثناء الاستمتاع بالمنظر البانورامي. تحيط بها المطاعم المختلفة الشرقية منها والغربية. ويقصدها الزوّار من مختلف المناطق.

على مستوى البنى السياحية الأخرى تتواجد دروب عديدة تصلح لرياضة المشي، بالرغم من تعدد الموارد السياحية الطبيعية والمرافق السياحية، ما زال هذا القطاع يفتقر إلى البنى السياحية الضرورية، إن من حيث الإعلان والإعلام، وإن على مستوى الخطة السياحية وسبل الترويج لها، وإن على مستوى حجم الاستثمارات في المشاريع السياحية.

لذلك، فإن هذا الواقع يتطلّب العمل الجدّي على إعادة هيكلة وبناء المؤسسات والمرافق السياحية واكسابها مهارات ومعارف بنوعية ومعايير الجودة المطلوبة للخدمات السياحية، فلا يمكن للسياحة أن تتقدم وتتطوّر دون الأخذ بعين الاعتبار ذلك، وهذا يشترط العمل الجاد لإتقان الثقافة السياحية، كما العمل لتفعيل الصيانة المستمرة للبنى التحتية في المنطقة.

لذلك، من المهم العمل على تفعيل دور البلديات والقطاع الأهلي في المنطقة باتجاه تسليط الضوء على هذا القطاع خاصة أن الثروات الطبيعية والبيئية والبيوت التراثية والمواقع التاريخية والمرافق الدينية والسياحية جميعها مقومات أساسية متوفّرة ويمكن البناء عليها واستثمارها لتعزيز وتطوير العمل في هذا القطاع كي يصبح المورد الاقتصادي الأهم في المنطقة. ويتطلّب ذلك العمل على التكامل بين القطاعين السياحي والزراعي كون المنطقة تحتضن أعداداً كبيرة من الكفاءات البشرية بداخلها وخارجها والتي يمكن استثمارها في تطوير الواقع الاقتصادي في المنطقة خاصةً من خلال جذب المستثمرين من المغتربين أبناء البلدات للاستثمار في قطاعي الزراعة والسياحة.

يواجه القطاع السياحي مشاكل متعددة كارتفاع أسعار المحروقات، ونقص اليد العاملة المحلية، ونقص في وسائل النقل العام، وعدم وجود خارطة سياحية شاملة، ونقص الأنشطة الفنية والثقافية التي تجذب السيّاح والسكّان المحليين، وضعف الإنارة العامة في المناطق السياحية، وضعف الحملات الإعلامية، وهجرة الشباب.

لذلك لا بد من العمل على تأسيس مكتب سياحي بالتنسيق مع وزارة السياحة يضطلع بتنشيط وترويج هذا القطاع، عبر حملات الإعلانية وتسويقية، وتنظيم المهرجانات والفعاليات الثقافية والفنية التي تجذب السيّاح والسكّان المحليين، بالإضافة إلى دوره في تدريب الطاقات الشبابية على الإرشاد السياحي والمهارات السياحية المطلوبة.

ولا بد من الاشارة هنا وضمن هذا الإطار، أنه يمكن الاطلاع على تجارب أخرى حصلت في مناطق أخرى في لبنان للاستفادة منها ونقل التجارب وتكييفها وفق واقع المنطقة والاستنارة بالخبرات المتوفرة.

وما يساهم في تطوير هذا القطاع أيضاً، تفعيل التنسيق والتكامل بين اتحادات بلديات قضاء زغرتا والفيحاء والضنية بهدف وضع خطط سياحية مشتركة تأخذ بالاعتبار خصوصية وثقافة كل منطقة والتكامل فيما بينها من حيث المعالم والموارد الطبيعية والبشرية فيها.

التوجهات الاستراتيجية

يتضمن هذا الجزء من التقرير عرض التوجهات الإستراتيجية للقطاعات الإنتاجية المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا مع التركيز على قطاعي الزراعة والسياحة اللذان يشكلان فرصةً حقيقية لتنمية اجتماعية واقتصادية محلية سليمة. تمّ وضع واقتراح هذه التوجهات بناءً على الواقع الموجود وعلى التحليل النوعي لهذين القطاعين واللذين تم عرضهما ضمن الأجزاء السابقة.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى الموجودة كالصناعة والتجارة والمهن والحرف، فهي حتماً ستبقى قائمة ضمن مدن وبلدات الاتحاد، ولكن يمكن أيضاً تنميتها بشكلٍ يتماشى مع رؤية وتوجهات الاتحاد.

بالنسبة لقطاع الصناعة يمكن أن يساهم في تعزيز قطاعي الزراعة والسياحة من خلال لعب دور تكميلي وزيادة قيمة إضافية ضمن الدورة الاقتصادية، حيث يمكن أن تخدم الصناعات المحلية القطاعات الأخرى مما يساعد على توفير فرص عمل للشباب. ولا بد من العمل على حماية الصناعات الصغيرة المتوفرة في المنطقة والعمل على تطوير بعض الحرف التصنيعية عبر تدريب متخصص يرفع من الكفاءات والمهارات، والعمل على انشاء لجنة تسويق مؤلفة من المؤسسات الصناعية منوطة بإيجاد أسواق بديلة لتصريف الانتاج والمشاركة بالمعارض وطنياً ودولياً، وهذا يتطلّب العمل على تأمين مصادر بديلة للكهرباء بكلفة أقل، دعم الصناعيين وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة.

وتعتمد الأعمال التجارية في الاتحاد على مجموعة من المؤسسات التجارية والمحلات المختلفة بحجمها وأنواع مبيعاتها، والتي تكاد تكفي احتياجات السوق المحلي. ولكنها تتخبّط بمشاكل متعددة تكمن في المنافسة الكبيرة من السلع الأجنبية للسلع المحلية، تراجع نسبة المبيعات بسبب تدني القدرة الشرائية لدى الزبائن، ضعف الاستثمار الملحوظ ضمن هذا القطاع بسبب الأزمة الاقتصادية المستجدّة، عدم ثبات سعر صرف الدولار مما يعيق عملية تحديد الأسعار بشكل يتناسب مع الكلفة والقدرة الشرائية للسكّان، العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع التجاري من اجل جذب الشباب والحد من هجرتهم، اضافة إلى الترويج للصناعات المحلية عبر توفير أسواق داخلية وخارجية وعبر المشاركة بالمعارض ويضاف إلى كل ذلك الانقطاع الدائم للكهرباء مما يتسبّب بتلف لبعض المواد الغذائية حيناً، ويزيد من كلفة توفير الطاقة حيناً آخر. لذلك وبغية تفعيل هذا القطاع، لا بد من العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع التجاري لمحاولة جذب الشباب والحد من هجرتهم ، والعمل على حماية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في البلدة وحثها للاستفادة من خدمات غرفة التجارة والصناعة الموجودة في طرابلس، والعمل على تشجيع المبادرات التجارية الفردية القائمة على البيع عبر تقنية الاون لاين، تحفيز الشباب والنساء لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة عبر التشبيك والتنسيق مع منظمات تعمل ضمن هذا الاطار، والعمل على تدريب التجّار في المنطقة على أصول البيع والشراء والتسويق ودراسة الجدوى لمشاريعهم وكيفية تطوير مشاريعهم لزيادة مداخيلهم وبالتالي خلق وإتاحة فرص عمل أمام شباب المنطقة.

ويعتبر قطاع المهن والحرف أساسياً وحيوياً ومكملاً للقطاعات الأخرى. ففي حال اعتمد الاتحاد والبلديات المعنيّة على تنمية قطاعي السياحة والزراعة، فيجب أن تتوفّر الخدمات الأخرى الأساسية والاجتماعية والتي تساعد على ابقاء المواطنين في بلداتهم وقراهم وتجذب مجموعات أخرى للعمل في القطاعات المذكورة.

كما إنّ جذب الاستثمارات من خارج المنطقة تفترض أن تكون الخدمات الأساسية كالطرق والمياه والكهرباء متوفرة. كما من الضروري العمل على تعزيز الخدمات الصحية في المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات الموجودة ورفدها بالمستلزمات الطبية والأدوية ودعمها بالكادر الطبي المتخصص والعمل على تجهيز وصيانة البنى التحتية والعمل على وضع خطة مستدامة لمعالجة النفايات الصلبة على مستوى اتحاد البلديات.

قطاع الزراعة

كما تبيّن خلال عرض واقع القطاعات والامكانات والموارد المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا، فان القطاع الزراعي يشكّل فرصةً كبيرة وحقيقية لسكّان المنطقة لجهة تحسين أوضاعهم الاقتصادية وزيادة فرص العمل للشباب والأسر. وبينما يمارس العديد من الأسر الزراعة بشكلٍ غير احترافي حيث يعتبرونها مورد دخل ثانوي واضافي، يمكن من خلال بعض التدخلات والبرامج والمشاريع تحقيق نقلة نوعيّة على مستوى هذا القطاع. ويتطلّب ذلك تضافر جهود وامكانات البلديات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص، وتوفير التمويل من الجهات المانحة للتمكّن من العمل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

وتتطلّب عملية تنمية قطاع الزراعة تدخلات على مستوى البنية التحتية كشق وتأهيل طرقات زراعية تمكّن الأهالي

من الوصول إلى أراضيهم واستصلاحها. كما تعتبر المياه عنصراً أساسياً للتنمية الزراعية مما يتطلب من البلديات والجهات الأخرى المعنية العمل على حماية المياه الجوفية وزيادة مخزون المياه وايجاد نظام حديث للري والسعي للحفاظ على مياه الأمطار وإعادة تدوير مياه المنازل المستعملة وتحفيز المزارعين على استعمال مياه الصرف الصحي المكرّرة في الري.

وعلى المستوى البشري يجب العمل على تفعيل التعاونيات الزراعية وتدريب المزارعين وتمكينهم بالمعارف والخبرات الزراعية الفنية الحديثة وتعزيز الإرشاد الزراعي وتفعيل الرزنامة الزراعية. ومن الضروري أيضاً تفعيل دور التعاونيات الزراعية الموجودة كتعاونية النحالين وتعاونية مربي الأبقار والماشية لأنّ من شأن ذلك المساهمة في تحفيز وتطوير التصنيع الزراعي والحيواني. ومن المهم أيضاً العمل على تطوير الزراعات البعلية والمرويّة عبر الاستفادة من مركز الأبحاث الزراعية الموجودة في المنطقة أو في الجوار، بالإضافة إلى البرامج الفنيّة التي تقدمها وتقوم بها الجهات المانحة والمؤسسات الرسمية ذات الصلة كالوزارات وغيرها.

ومن الضروري أيضاً التفكير والعمل لإيجاد وسائل بديلة للحصول على مياه الري عبر حصر مياه الشتاء ببرك او خزانات واعتماد الري بالتنقيط وإنشاء برك لتجميع مياه الامطار في برك محورية اي في تجمع لأراض زراعية وتنظيم توزيع مياه الري بإدارة لجان مياه مستقلة.

ولتنشيط الزراعة أيضاً من المهم العمل على فحص التربة وترويج زراعات بديلة تتلاءم مع التغيرات المناخية كالكيوي والمانغا والافوكادو. كما لا بد من ادخال منتجات غذائية تتلاءم مع طبيعة المنطقة وخصائصها مع الأخذ بالاعتبار التغيرات المناخية المستجدة، والتي تعتمد على الطاقة البديلة المتجددة وإنشاء ربط الكتروني للمتابعة مع كل مزارع، وتفعيل دور مركز الارشاد الزراعي الموجود في المنطقة وأهمية التعاون ضمن هذا الإطار مع مركز الابحاث الزراعية الكائن في المنطقة أو الجوار.

كما أنه من المفيد التوجه نحو تربية الأسماك عبر إنشاء برك مياه حلوة ومالحة تعمل وفق أنظمة تمنع ترسبات بقايا الأغذية الخاصة بالأسماك. يمكن للزراعة أن تلعب دوراً أساسياً في تنشيط القطاع السياحي الذي يركّز على المطاعم التي يمكن أن تستفيد من انتاج المنطقة من الزراعات الأساسية والمتجدّدة.

ولا بد من الإشارة هنا أيضاً إلى ضرورة الاهتمام بالثروة الحيوانية عبر تفعيل الطب البيطري وتدريب المزارعين على كيفية معالجتها بالأدوية المناسبة وتفعيل الكشف الدوري عليها، بالإضافة إلى تفعيل الاهتمام بتربية النحل والعمل على فحص العسل قبل تسويقه.

ويتبيّن من العرض المقدّم أعلاه أن فرص تنمية القطاع الزراعي متوفّرة ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا مع ضرورة العمل بين البلديات كافةً بشكلٍ جماعي ومنسّق. ومن أجل الشروع في هذا المسار، يجب تأسيس هيئة أو لجنة من العاملين في قطاع الزراعة على مستوى الاتحاد تتضمّن ممثلين عن البلديات والتعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية والمزارعين والقطاع الخاص. وتكون مهمة هذه الهيئة وضع خارطة طريق للتنمية المحلية الزراعية مبنية على مراحل متعدّدة ومتدرّجة تتضمّن كل مرحلة مجموعة من البرامج والتدخلات التي تطال البنية التحتية الزراعية وتطوير المهارات البشرية، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق زمني منطقي. كما تقوم هذه الهيئة بالتواصل مع الجهات الداعمة الحكومية والأهلية والدولية بهدف عرض خارطة الطريق المتفق عليها والمشاريع ذات الأولوية. ويمكن لهذه الهيئة تأسيس لجان مصغّرة لمساعدتها على التواصل مع أكبر عدد من الجهات الدّاعمة.

قطاع السياحة

إن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكّان عامّة والتي إنعكست سلباً على معظم العائلات في منطقة زغرتا كما باقي المناطق اللبنانية تفترض العمل الحثيث لإيجاد وتوفير مصادر أخرى للدخل تتيح لها العيش الكريم. وتتمتّع منطقة زغرتا بوجود موارد طبيعية وتراثية ودينية ومناخية وبشرية وفيرة تشكل المقومات الأساسية التي يمكن البناء عليها لتنشيط القطاع السياحي في المنطقة.

ويتطلّب هذا الموضوع جهوداً كثيفة لجهة العمل على الحفاظ على المحمية الموجودة وإنشاء محميات طبيعية أخرى وسيساعد ذلك في وقف التمدّد العمراني مع ضرورة استحداث مراكز تدخل في المنطقة لوقف الحرائق.

وبينما تتوفّر ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا المقوّمات الأساسية لتفعيل وتعزيز القطاع السياحي، إلا أن ذلك يتطلب جهوداً وإمكانات ضخمة على مستوى البنية التحتية كما لجهة دور والتزام المؤسسات المحلية الرسمية والأهلية والخاصة في العمل سوياً لتكامل الأدوار فيما بينها كلٌ بحسب إمكانياتها، هذا بالإضافة للحفاظ على

الثروات الطبيعية، كما لا بد من العمل على بناء القدرات والطاقات المحلية وتمكينها لمواكبة عملية تفعيل القطاع السياحي وهذا يفترض تدريب العناصر البشرية خاصة الشابة منها.

بناء على ما تقدم لا بدّ كخطوة أولى أن يسعى اتحاد البلديات وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية في إيجاد تمويل، ليس من الضروري أن يكون حجمه كبيراً، وذلك لإعداد خطة سياحية تستند على المقومات المتوفّرة والمذكورة أعلاه. ومن المهم أن تقترح الخطّة إطاراً زمنياً واقعياً يراعي التحديات القائمة على مستوى البنية التحتية والإطار المؤسساتي كما المدة اللازمة لتطوير القدرات البشرية. ويجب أن تتضمّن الخطة جانباً أساسياً يركّز على وضع السياسات والأطر القانونية المناسبة للمحافظة على الموارد، والثروات الطبيعية، والتاريخية، والتراثية.

ويجب أن تتضمّن الخطة مرونةً كافيةً لجهة إمكانية تنفيذها ضمن مراحل متعددة بحسب الأولوية وبحسب الموارد المادية المتوفّرة لتنفيذ الاعمال والتدخلات على المستويات كافةً. كما يجب أن تراعي الخطة الظروف الاقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان.

ولحين إعداد الخطة الإستراتيجية السياحية، يمكن لاتحاد بلديات قضاء زغرتا وبالتعاون مع القطاعين الأهلي والخاص في المنطقة، المباشرة في بعض الأنشطة والتدخلات التي من شأنها تحريك الواقع السياحي، ومنها:

تشكيل هيئة سياحية تضم ممثلين عن البلديات والاتحاد والجمعيات الأهلية والشبابية وبعض المهتمين تكون مهمتها التنسيق والتواصل مع الجهات المعنية بالقطاع السياحي. ويمكن لهذه الهيئة التواصل مع المغتربين والسعي لإيجاد تمويل لتنفيذ مشاريع صغيرة. كما يمكنها العمل على انشاء لجنة لوضع خطط سياحية وتفعيل الاعلام السياحي وتحديد المواقع السياحية الطبيعية والتراثية والثقافية والتاريخية وإعداد خريطة واضحة لذلك. ويمكن الاعتماد على خريجي الجامعات الذين يجيدون استعمال نظم المعلومات الجغرافية (GIS). كما يناط دورها في إبراز المواقع والمنشآت السياحية بإدارة الاتحاد والبلديات وبالتنسيق مع الجمعيات السياحية وأصحاب الفنادق والمطاعم، والاستعانة بالخريجين من ابناء المنطقة ذوي الخبرة في مجال إدارة الفنادق والطبخ وتنظيم الأنشطة السياحية، على ان يتم الاعتماد على الكهرباء البديلة (الطاقة الشمسية) الأقل كلفة. وتشمل هذه الأنشطة السياحية جولات سياحية للزوار لاستكشاف المعالم السياحية والثقافية في المنطقة كالمواقع التاريخية والأماكن الطبيعية الجميلة. بالإضافة إلى تنظيم فعاليات ثقافية متنوعة مثل معارض الفنون التشكيلية، العروض المسرحية، والمهرجانات التقليدية،

العمل على تسويق المنطقة إعلامياً وتفعيل وجودها على الخارطة السياحية الوطنية. ويمكن الاستعانة أيضاً بطلاب الجامعات وبعض المؤسسات التجارية لوضع خطة اعلامية سياحية (ملصقات – منشورات – اعلانات عبر التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي)

تحفيز البلديات والجمعيات على انشاء وتأهيل دروب للمشي وصيانة ما هو متوفر ضمن الغابات والأحراج

انشاء بيوت للضيافة خاصةً ضمن المنازل التي لديها غرف غير مستعملة.

تفعيل صناعة المونة البيتية البلدية، وتطوير التصنيع الزراعي والغذائي

تفعيل الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية في المنطقة وتنظيم مهرجانات سنوية تستقطب المغتربين من أبناء البلدة لتحفيزهم على الاستثمار ودعم القطاع السياحي في المنطقة.

© ألبيرتو نكد (٢٠٢٣)

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على الجلسات التشاورية وورش العمل التي تمّت مع ممثلين من المجتمع المحلي عن القطاعات الأساسية كما والبلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات قضاء زغرتا، كان التوافق على اعتماد الرؤية التالية:

> **"منطقة اتحاد قضاء زغرتا، مشرقة بساحلها وجبلها، جميلة بمحميتها الطبيعية الوارفة، ناصعة بمعالمها التراثية والثقافية، أنيقة بمرافقها السياحية والاقتصادية، غنية بتنوع زارعاتها، زاخرة بأهلها وروّادها."**

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية يجب أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين الأهلي والخاص إضافةً إلى المجتمعات المحلية للعمل سوياً في سبيل تنمية اجتماعية اقتصادية تستند على مقومات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز في اتحاد بلديات قضاء زغرتا على تنمية قطاعي السياحة والبيئة نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل.

ويتطلب العمل على تحقيق تنمية زراعية وسياحية وضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعددة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكل من قطاعي الزراعة والسياحة على التدخلات الإستراتيجيّة المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية لكل قطاع
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية

- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للريّ

الإطار المؤسساتي

- تفعيل التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية والبلديات
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية
- تأمين مياه نظيفة للريّ
- تكرير مياه الصرف الصحي وإستعمالها في ري زراعات معينة
- إنشاء أنظمة ري حديثة للزراعة ومعالجة الهدر بالمياه وتلوثها
- معالجة النفايات
- إدخال إستعمال التكنولوجيا الحديثة
- السعي لإنشاء مراكز للتدريب والتوجيه الزراعي

الإطار المؤسساتي

- تعزيز عمل التعاونيات الزراعية والحيوانية وتفعيل دورها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون المراكز الزراعية في المنطقة
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التعاون
- بناء علاقة مع كليات الزراعة ضمن الجامعات الموجودة للمساعدة على إجراء أبحاث زراعية
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على الأملاك العامة والغابات والأحراج
- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية وحيوانية متخصّصة
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في اتحاد بلديات قضاء زغرتا والاستثمار فيها
- حماية الينابيع الموجودة والمياه الجوفية
- الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة للنفايات
- الحفاظ على محمية حرج إهدن وإنشاء محميات طبيعية أخرى للمحافظة على الموارد
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تدريب الشباب والسيدات على المواضيع الزراعية والتقنيات الحديثة
- توجيه الشباب للحد من الهجرة
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على المعايير الصحية في التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعي
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية

- السعي لإنشاء مراكز للتدريب والتوجيه الزراعي

الإطار المؤسساتي

- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تحفيز الشباب على الإنخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل

خارطة طريق القطاع السياحي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية
- صيانة الطرقات العامة وتلك التي تؤدي إلى المعالم والمناطق السياحية
- تأمين الإنارة بشكلٍ دائم أثناء الليل ضمن المناطق والمعالم السياحية
- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق والمرافق السياحية

الإطار المؤسساتي
- بناء علاقة متينة مع وزارة السياحة وتعزيز التعاون معهاف
- إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية
- تأمين الخدمات الأساسية في المنطقة (مياه نظيفة – كهرباء – طرقات – صرف صحي – جمع النفايات – الخ)
- السعي لتأمين خط نقل ثابت من المدن الرئيسية إلى المنطقة لتعزيز السياحة

الإطار المؤسساتي
- تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص
- السعي لإعداد خطة سياحية للمنطقة
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التخطيط السياحي
- بناء علاقة مع الجامعات الموجودة لدعم التوجيه السياحي لطلاب الجامعات
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على المعالم السياحية، الغابات، الأحراج، الينابيع، الأنهار، إلخ
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية
- الحفاظ على الموارد الطبيعية في اتحاد قضاء زغرتا والاستثمار فيها
- حماية وصيانة الأنهار والينابيع الموجودة
- الحد من التمدد العمراني على حساب المناطق الحرجية
- المحافظة وحماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة
- إنشاء محميات طبيعية والمحافظة على محمية إهدن لجذب الزوار والسياح
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية
- تدريب وتمكين الشباب على تأمين الخدمات السياحية
- إنشاء وصيانة الدروب لممارسة رياضة المشي
- تدريب الأهالي على المعايير الصحية في التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تنظيم مهرجانات سياحية بشكلٍ دوري
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحثّ الأهالي على الإنخراط في عملية التنمية السياحية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول المواقع والنشاطات السياحة في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية
- تأمين الكادر البشري لحماية والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية

الإطار المؤسساتي
- العمل على زيادة وتحفيز الإستثمارات في المشاريع السياحية

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية
- تحفيز العائلات على إنشاء بيوت وغرف ضيافة لتعزيز السياحة المحلية
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الإستثمار في المشاريع السياحية

خلاصة

كما يتبيّن من خارطتي الطريق أعلاه أن عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعي السياحة والزراعة ليست بالعملية السهلة، ولكن غير مستحيلة. كما يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثة إضافةً إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة وممأسسة.

ويتبين من خارطتي الطريق أنّه بالإمكان لاتحاد البلديات، وطبعاً مع مساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً والتي يمكن أن تساعد على وضوح الرؤية لجهة الخطوات الواجب تنفيذها. فكلٌ من القطاعين المذكورين بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتمّ السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة وتكون مهمتهما وضع تصوّر عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويجب على أعضاء هذه اللجان الإلتزام بتوفير الوقت والجهد اللازمين لتحقيق تقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة مباشرة، قيام كل لجنة على حدة بالاتصال بالوزارات المعنية بالقطاع والتعرّف على إستراتيجية وخطط الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية السياحية والزراعية خاصةً لجهة وضع إستراتيجيات محلية للقطاعين.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالاتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللازمين من أجل اعداد ووضع إستراتيجية وخطة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الاستراتيجيات على نتيجةً الاتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة حول كل قطاع والتي أدت إلى وضوح الصورة حول الامكانات المتاحة والتحديات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألا يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الاستراتيجية القطاعية مدة ٦ أشهر. من المتوقع أن ينتج عن الاستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.

© سحر شيّا (٢٠٢٣)

© ألبيرتو نكد (٢٠٢٣)